NASS
مـركـز نـون للدراسـات الاستراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

رؤيــة تـحليليــة

الدوافع الإستراتيجية لقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وتداعياتها المستقبلية

مركز نون

وحدة تحليل السياسات

6 يونيو / حزيران 2017

Noon Association
for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

تتميز العلاقات الدولية طبقاً لأدب العلوم السياسية بإطار حركي ذو أتجاهين، تعاوني، تصارعي، فعندما تبلغ العلاقات الدولية بين دولتين أوجها من المصالح المشتركة، فضلاً عن الإعتبارات الاخرى التي تلعب دوراً في تعزيز تلك العلاقات بين الدولتين، عندها تدخل ضمن إطار العلاقات الدبلوماسية ليتم تبادل التمثيل الدبلوماسي الرسمي فيما بينهما وهو ما تضمنته أتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية في 18 أبريل 1961 ، وهو تعبير عن أسمى أنواع العلاقات ما بين الدول، وبعكس هذا الأتجاه تمثل قطع العلاقات الدبلوماسية أشد انواع التوتر في العلاقة ما بين دولتين، لتفضي في المحصلة إلى هبوط منحنى العلاقة ما بين ذات الدولتين إلى أدنى درجاتها، وهو ما نصت عليه المادة 45 من أتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية، إذ طبقاً لهذه المادة يعتبر قطع العلاقات الدبلوماسية من أهم أسباب نهاية المهمة الدبلوماسية واكثرها شيوعاً.

ومن المتعارف عليه دبلوماسياً، وطبقاً لأتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية، إن إقامة علاقات دبلوماسية ما بين دولتين تقتضي وجود أتفاقية بينهما، وقد نصت على ذلك المادة الثانية من ذات الأتفاقية بالقول: " تنشأ العلاقات الدبلوماسية بين الدول وتوفد البعثات الدبلوماسية الدائمة بناء على الاتفاق المتبادل بينهما ". بينما يتم قطع العلاقات الدبلوماسية من طرف واحد بالرغم من أن أثره يسري على بعثتين دبلوماسيتين، وعادة فإن اتخاذ مثل هذا القرار لا يتم إلا إذا رأت هذه الدولة أن " مصالحها قد تضررت " وأن هناك داعياً لقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وبذا يعد عملاً " غير ودياً " كونه صدر من طرف واحد، بينما عندما يتم قطع العلاقات بإطار اتفاق متبادل ما بين الطرفين فإن ذلك لا يعد "قطعاً للعلاقات" بل أنهاءً لها بقرار ودي بغلق بعثات الدول المعنية، وبالتالي قد تستمر الاتصالات الدبلوماسية من خلال قنوات أخرى. والتاريخ الدبلوماسي يزخر بأمثلة على مثل هكذا حالات.

والحديث ينسحب على المثال الحديث في عالم اليوم المتغير بسرعة فائقة، والمتشابك في المصالح والمترابط في الأهداف، ففي يوم الاثنين المصادف 2017/6/5 أعلنت كل من المملكة العربية السعودية ، و البحرين ، و الإمارات ، ومصر ، واليمن ، وليبيا، وجمهورية المالديف قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر لأسباب تتعلق بتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول، ودعم جماعة الاخوان المسلمين، وبعض التيارات الدينية المتشددة، وتم على أثرها غلق المجال الجوي والبحري

والبري أمامها، ما يعني فرض عزلة دبلوماسية عليها. ولا شك أن مثل هكذا قرار خطير له دوافعه الإستراتيجية والتي يمكن إيجازها بالأتي:

الدوافع الاستراتيجية لقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر :

اولاً : الدافع السياسي : يتجسد الدافع السياسي بتلك الرغبة الجامحة التي تكنها السعودية منذ سنوات مضت، بتقليص الدور القطري في المنطقة بعد تراكم الخلافات ما بين الدولتين منذ العام 1995 فصعوداً، إذ أستثمرت السعودية الوقت المناسب لقطع العلاقات الدبلوماسية لاسيما بعد القمم الإستراتيجية التي عُقدت في الرياض بحضور الرئيس الامريكي دونالد ترامب، لتقدم على خطوتها الجريئة جداً، ولتدفع بدول مهمة مثل البحرين والإمارات ومصر فضلاً عن اليمن وليبيا وحتى جزر المالديف لكي تحذو حذوها بهذا الأتجاه. فضلاً عن أن توافق رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع الرياض في ضرورة محاربة الجماعات الإسلامية المتشددة ومن يوفر الدعم لها أو التواصل معها، كان قد أعطى مبرراً أقوى للرياض في الإقدام على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة، لاسيما وأن الرياض تنظر الى الدوحة على أنها تقف بقوة وتدعم العديد من الجماعات التي تزعزع أمن واستقرار المنطقة بما فيها الداخل السعودي ذاته، فضلاً عن تطور علاقاتها الإستراتيجية مع طهران .

ثانياً : الدافع الأقتصادي : ثمة من يرى أن أحد أهم الدوافع الكامنة وراء قطع العلاقات الدبلوماسية بقطر هو أمتناعها عن دفع مبالغ ضخمة طالبت بها واشنطن من كل من السعودية والامارات وقطر أثناء زيارة ترامب للرياض، تقدر بـ ترليون دولار" الف مليار دولار"، كأكلاف يتم منحها في سبيل توفير مظلة أمنية من الحماية الأمريكية للدول الخليجية تتمثل بإستمرارية تواجد القواعد العسكرية الأمريكية هناك ، فضلاً عن ألاف من قوات المارينز فيها، بالضد من الاخطار التي تجسدها طهران في المنطقة. في الوقت الذي حصلت فيه واشنطن على ما يقارب 500 مليار دولار من السعودية والإمارات والبحرين، وهو ما أفصح عنه ترامب أثناء عودته الى واشنطن قائلاً: "عدتُ لكم بمئات المليارات من الدولارات من الشرق الأوسط" ثم أضاف ذلك يعني وظائف وظائف، وبذا ربما كان أمتناع الدوحة عن منح مبالغ ضخمة لواشنطن عبر السعودية قد وجد ضريبته في قرار قطع العلاقات الدبلوماسية، لاسيما وأن أمتعاض دونالد ترامب وإدارته من

الدوحة كان شاخصاً إلى حدٍ ما أثناء وبعد عودته إلى واشنطن، إذ صرح مستشاراً كبيراً في الإدارة الأمريكية بشأن موضوع قطع العلاقات الدبلوماسية قائلاً" إن الولايات المتحدة لا تريد أن ترى "صدعاً دائماً" بين دول الخليج، لكنه أشار إلى أن "كثيراً من سلوكيات قطر مثير للقلق، ليس فقط بالنسبة إلى جيرانها في الخليج، بل للولايات المتحدة أيضاً" وأضاف : " نريد إعادتها إلى الأتجاه السليم". وربما هذا ما دعى وزير خارجية قطر للأتصال بوزير خارجية الولايات المتحدة بعد قرار المقاطعة بيوم واحد، أملاً في إيجاد مخارج لنزع فتيل الأزمة.

ثالثاً: الدافع الأستراتيجي – الأمني: قد يكون الحديث عن التغيير الملاصق لمجيء إدارة ترامب التي حملته كشعاراً لها إثناء حملتها الأنتخابية، وجد صداه في منطقة الشرق الاوسط، وبضمنها المنظومة الخليجية بالذات، فليس ببعيد أن تكون واشنطن قد أيدت ضمناً مثل هكذا قرار بمقاطعة دبلوماسية لقطر ، رغبةً منها بحدوث تغيير تدريجي ترتضيه في نقل ثقل المكانة والدور من الدوحة الى الرياض، لتفضي في النهاية ربما حتى الى نقل القاعدة الامريكية المهمة في قطر "قاعدة العديد" الى الرياض او ربما الأردن ، كخطوة تُغير الكثير من الموازين السياسية والامنية في المنطقة وبما يعطي ثقل أكبر للسعودية في ظل تنامي دورها أتساقاً مع التطورات الأخيرة التي أعقبت زيارة ترامب والمتمثلة بتشكيل تحالف إستراتيجي شرق أوسطي ، وتشكيل نواة لقوات اسلامية لمحاربة التطرف والأرهاب والدول الداعمة له ، فضلاً عن إنشاء مركز لمحاربة الفكر المتطرف ومقره في الرياض.

التداعيات المستقبلية لقطع العلاقات العلاقات الدبلوماسية مع قطر :

لا شك إن أقدام كل من السعودية ومصر والبحرين والإمارات واليمن وليبيا وجزر المالديف على قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، سيُفضي الى تداعيات مهمة ستجد بيئتها في منطقة الخليج العربي وأمتدادها نحو الشرق الأوسط.

فقدر تعلق الأمر بالداخل القطري، فمن المؤكد أن قطر ستشهد تراجعاً كبيراً في أدائها السياسي الخارجي، سواء بصورة منفردة أو حتى ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ناهيك عن أحتمالية إخراجها من هذه المنظومة.الامر الذي قد يدفع بها إلى تعزيز علاقاتها

بإيران، ضمن حراجة انتقائية تدفعها الى هذا الأتجاه، هذا من الجانب السياسي، بينما الفجوة ستكون أكثر عمقاً في الجانب الأقتصادي، ذلك إن قرار المقاطعة يعني تدهور كبير في الاقتصاد القطري قد تصل نسب الخسائر فيه الى مليارات الدولارات، فمن المؤكد أن القطاع المالي سيكون الأكثر تأثراً بالمقاطعة، مع تراجع كبير في الاسهم القطرية بعد يوم واحد فقط من قرار المقاطعة، وسيمتد الأثر السلبي للمقاطعة الى تعطيل مشروعات البنى التحتية القطرية، في ظل توقعات بأنسحاب أكثر من 450 شركة سعودية وأماراتية وبدرجة اقل مصرية وبحرينية يقدر حجم أستثماراتها بمليارات الدولارات، ما يعني خروجها توقف مشاريع البنى التحتية المهمة، فضلاً عن أن الأقتصاد القطري سيفقد ميزة التبادلات التجارية الخليجية البالغ حجمها 80 مليار دولار، ناهيك عن خسائر تتصل بقطاعات النقل البري والبحري والجوي، تجسدها خسائر كبيرة ناتجة عن موانى النقل بعد اغلاق السعودية للأجواء البحرية أمام قطر، فضلاً عن خسائر كبيرة في شركات الخطوط الجوية القطرية تقدر بملايين الدولارات، بالإضاقة إلى تأثر مواطني قطر بالقرار ودفعهم للتبضع من الأسواق بكثرة، وهو أمر ليس ببعيد عن التوقعات لاسيما إذا ما علمنا أن 90% من واردات قطر من السلع والبضائع تأتي من السعودية بالدرجة الأولى. فضلاً عن التأثر المباشر لقيمة الريال القطري عالمياً، إذ لم يمض يوم على المقاطعة حتى اعلنت دول مثل سريلانكا توقف شرائها الريال القطري، فضلاً عن مقاطعة السعودية والدول السبعة الاخرى للتعامل مع المصارف القطرية مما يعني تراجعاً كبيراً في قيمة الريال القطري عالمياً.

أما من الناحية الامنية – العسكرية، فمن المتوقع أن يتم نقل قاعدة العديد الأمريكية الى دول اخرى كالسعودية او الأردن، مما يعني تخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها بحماية قطر من أي تهديدات محتملة ، الأمر الذي سيدفع الدوحة الى تعزيز علاقاتها أكثر بطهران، وهو ما يعني بذات الوقت تزايد تشديد المقاطعة السعودية لها، في ظل إخراجها من التحالف العربي في اليمن، وكذلك من المتوقع اخراجها ايضاً من التحالف الإستراتيجي الشرق أوسطي الذي تبنت إقامته الرياض بدعم امريكي وبمساندة أكثر من 50 دولة عربية وإسلامية، وبالتالي عزل قطر تماماً عن اي دور سياسي أو قتصادي أو عسكري في المنطقة.

أما على المستوى الإقليمي فقد بادرت كل من الكويت وعُمان لأحتواء الموقف وعدم التصعيد، معربان عن استعدادهما للقيام بدور الوساطة، بينما نلاحظ بأن طهران كان ردها دبلوماسياً مزدوجاً، فهي من جانب أبدت أسفها على قرارات المقاطعة، ومن جانب أخر غازلت الدوحة بتصريحات تقف بالضد من مقاطعيها، رغبة في إستمالتها أكثر إلى طهران.

أما على الصعيد الدولي فقد اسفت كل من تركيا وروسيا لتلك القرارات والتسرع في إتخاذها، وأعربت تركيا عن ضرورة مراجعة تلك القرارات والعلاقة ما بين الدول الخليجية. وفي الوقت الذي الغت فيه فرنسا الأعفاء الضريبي لقطر فيما يتعلق بموضوع الضرائب العقارية، كان الموقف الأمريكي أكثر حزماً، ففي الوقت الي عبرت فيه الإدارة الأمريكية عن رغبتها في أن لا ترى تصدعاً في العلاقات الخليجية – الخليجية، خرج ترامب عن صمته اليوم الثلاثاء، ليغرد في حسابه الرسمي على موقع التويتر مُعلقاً على الازمة القطرية- الخليجية، وقطع عدة دول عربية علاقاتها مع قطر قائلاً "خلال زيارتي للشرق الأوسط أكدتُ ضرورة وقف تمويل الأيديولوجية المتطرفة، والقادة أشارو إلى قطر، وأن ملك السعودية و50 دولة أخرى قالوا إنهم سيتخذون نهجاً صارماً ضد تمويل الإرهاب، وكل المؤشرات كانت تشير إلى قطر. ربما سيكون هذا بداية النهاية لرعب الإرهاب".

وأتساقاً لكل ما تقدم، من المؤكد أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر يعني تهديداً مباشراً لمكانتها الدولية، ولأدائها السياسي، ولأقتصادها ولأمنها الغذائي، ولموضوع الامن الغذائي أهمية خاصة على المستوى الداخلي، إذ ربما سيتولد عنها ضغط شعبي قد يلجأ إلى أساليب عديدة لتغيير النظام الحاكم القائم، أو الضغط عليه لتغيير سياساته ونهجه العام، ناهيك عن أحتمالية إخراج قطر من مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن لم تقدم إعتذاراً رسمياً. وبالتالي ضبط أداء قطر والكف بها عن دعم إيران وجماعة الأخوان المسلمين، والحركات الدينية الأخرى في اليمن وسوريا وليبيا.

يبقى السؤال المحوري المفتوح هو كيف ستتعامل قطر مع أزمة عزلتها؟ وهل ستلجأ الى الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك؟ أم ستذهب الى الاصطفاف مع المحور الإيراني؟ في ظل إدراكها لعمق ترابط المصالح الأقتصادية والأمنية مع دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وتقاطع مصالح هذه الدول مع إيران؟ كل تلك الأفتراضات ستجيب عليها المستجدات التي ستفرضها وقائع الأيام القليلة المقبلة.